

الخريطة الجينية البشرية (الجينوم البشري) : الأحكام الشرعية والضوابط الأخلاقية

د. نورالدين الخادمي
المعهد الأعلى لأصول الدين
جامعة الزيتونة

مقدمة :

تعدّ قضية «الجينوم البشري» من أحدث وأخطر القضايا الواردة في مجال علم البيولوجيا و الهندسة الوراثية.

والجينوم البشري مكتشف علمي ذو شقين، شقّ مفيد ونافع، وشقّ مضرّ وفاسد، ولذلك أثار مجادلات لا حصر لها، وأورث مخاوف لا حدّ لها، ولعلّ أبرز هذه المخاوف ما يتّصل بكرامة الإنسان ومنظومة الأخلاق وتعاليم الأديان.

ومن الوجهة الشرعية الإسلامية يعدّ الجينوم البشري أغرب وأحدث نازلة معاصرة تستوجب من العلماء والمجتهدين استصدار أحكامها وحلولها الفقهية الإسلامية.

ولذلك وقع التصدي لها بالبحث والإفتاء والاجتهاد بغرض استصدار الموقف الإسلامي لهذا المشروع ولاستخداماته وتطلّعاته.

وسأبين في هذا البحث المختصر جملة الأحكام الفقهية المتعلقة بمشروع الجينوم البشري، مساهمة مني في تشكيل رؤية فكرية وشرعية وأخلاقية تكون أساسا لاستصدار القوانين وضبط السياسات وتحديد المواقف إزاء حقيقة الجينوم البشري واستعمالاته وتطوّراته وآثاره المختلفة.

تعريف موجز بالجينوم البشري :

الجينوم البشري هو مجموع الطّاقم الوراثي للإنسان، وهو يضمّ في مجموعه كل الجينات أو الموروثات الموجودة في خلايا البشر ⁽¹⁾. وقد عرّفه الشقفة بأنّه الهوية الحقيقية للإنسان، أو هو المميّزات لكلّ شخص كال بصمات ⁽²⁾.

الأحكام الفقهية للجينوم البشري

تتعلّق هذه الأحكام بمسألتين مهمّتين :

* مسألة اكتشاف الجينوم والتعرّف عليه والمساهمة في بلورته وتشكيله.

* مسألة استخدام الجينوم وتوظيفه في المجالات الحيائية المختلفة، كمجال الصّحة والعلاج، ومجال إثبات التّهم والحقوق، وغير ذلك.

وبناء عليه تكون الأحكام الفقهية للجينوم على النحو التّالي :

1 - الأحكام الفقهية لاكتشاف الجينوم والمساهمة فيه.

2 - الأحكام الفقهية لاستخدامات الجينوم.

(1) كيفلس دانييل وهود ليروي ، الشّفرة الوراثية للإنسان - القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري، ترجمة أحمد مستجيز، سلسلة عالم المعرفة، العدد 217، الكويت، ص 7.

(2) قناة الشارقة الفضائية، الخارطة الجينية للإنسان، موضوع حلقة بثت بتاريخ 19 رجب 1421 / 16 أكتوبر 2000.

الأحكام الفقهية لاكتشاف الجينوم والمساهمة فيه.

أ - حكم اكتشاف الجينوم

الحكم على اكتشاف الجينوم يتحدّد في ضوء طبيعة هذا الاكتشاف ومقصوده ومآله، فإذا كان يُقصد به النّفع والخير ويعمل به فيما يحقق صلاح الإنسانية وتقدّمها وسعادتها في الدّنيا والآخرة، فلا بأس به ولا مانع من جهة الشّرع الإسلامي من الأخذ به، بل قد يكون الأخذ به واجبا والاستفادة منه لازمة إذا كان ذلك في صالح المسلمين والإنسانية.

ويؤيّد هذا الحكم مجموع النّصوص الشّرعية الدّاعية إلى التأمّل والنّظر في الكون، واكتشاف قوانينه وأسراره، واستثمار كلّ ما هو نافع ومفيد في الدارين.

أمّا إذا كان اكتشاف الجينوم مقصودا به الضّرر والهلاك والتّطويع لذرائع الفساد والابتزاز والاحتكار والتّوظيف للإيهام بمضاهاة الخلق الإلهي وبإدعاء انتصار العلم على الدّين والأخلاق والأعراف، فإذا كان هذا الاكتشاف على هذا النّحو، فلا شكّ في تحرّيمه وحظره والعمل على منع آثاره ومآلاته، والسّعي إلى ترشيده وتخليصه من كلّ الشّوائب والمفاسد.

ولهذا الحكم الفقهي مؤيّدات شرعية كثيرة، منها النّصوص والقواعد الشّرعية التي تنهى عن الفساد والضّرر والظلم، والتي تحذّر من عواقب الشّرك والغرور والخيلاء والإسراف والتّطاول على حقوق الله وحقوق عباده وسائر خلقه.

ب - حكم المساهمة في تشكيل الجينوم البشري

المقصود بالمساهمة هنا هي مساهمة الأمة الإسلامية في الجهود المبذولة لاكتشاف الجينوم وإتمام معرفة حقائقه وأسراره، وإكمال الإنعام بآثاره ونتائجه، وضبط استخداماته وتطبيقاته.

فالأمة الإسلامية العالمية قائمة على اكتشاف الجينوم، سواء بجهودها البحثية والمالية المباشرة، أو بوضع السياسات والضوابط الأخلاقية والشرعية والإنسانية لمشروع الجينوم.

وقد أكد زغلول التجار على وجوب تكوين خبراء عرب ومسلمين قادرين على التعامل مع هذه القضية، ولو من حيث انتهى الآخرون خدمة لأنفسنا، وللوصول إلى استنتاجات يمكن أن يغفل عنها الذين يعملون في هذه القضية في العالم الغربي⁽³⁾.

والتأكيد على وجوب مساهمة الأمة في اكتشاف الجينوم يأتي ضمن سياقين :

1 - سياق الوجوب الشرعي والفرض الكفائي على أهل الذكر في هذا المجال، لأخذ زمام المبادرة أو المشاركة في الاكتشافات العلمية والبيولوجية، استجابة للنصوص والتعليمات الشرعية الداعية إلى النظر والتفكير والتعلم، والتي قرّرت قانون التسخير الإلهي للكون لصالح الإنسانية، والتي أناطت تصرفات الراعي على الرعاية بالمصلحة الشرعية الصحيحة.

2 - سياق التدافع الحضاري والتسابق نحو السيادة والريادة، وفي اتجاه التمكين والتأمين.

فمن المعروف أن هناك هيمنة عالمية - غير إسلامية، وغير إنسانية في أحيان كثيرة - على المكتشفات العلمية المعاصرة واستحواذ على تقنياتها وتطوراتها واستخداماتها وعوائدها وأرباحها، وحرمان شعوب العالم الثالث والدول النامية والأمة المسلمة من معرفة هذه المكتشفات وتقنياتها وفوائدها في أغلب الأحيان.

(3) مجلة الدعوة، الرياض، العدد 1777، ص 11.

فهذا السياق الحضاري يحتم على الأمة الإسلامية لزوم أخذ المبادرة أو المشاركة - على الأقل - لتصحيح وضع الأبحاث الوراثية والجينومية، وتأسيسها على الأبعاد العقدية والدينية والأخلاقية والإنسانية، وتنقيحها مما علق بها من الشوائب والمفاسد وسائر الشبهات والتطويعات المختلفة.

وعليه، فإن المساهمة الإسلامية لاكتشاف الجينوم من خلال اكتشاف ما يمكن أن تؤول إليه بعض التطبيقات والتجارب ترقى إلى درجة الوجوب العيني المنوط بالقيادة والساسة والعلماء - أهل الذكر في هذا الصدد - وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

أما في حق الأمة، فهو فرض كفاية يسقط عنهم إذا قام به أصحابه من أهل الذكر، وفي حال عدم القيام به تكون الأمة كلها مطالبة به - كل حسب موقعه ودوره واستطاعته -.

الاحكام الفقهية لاستخدامات الجينوم البشري :

حكم استخدام الجينوم البشري في الوقاية والعلاج

علمنا أن من استخدامات الجينوم البشري الوقاية والعلاج، وذلك من خلال ما يُعرف بالفحص أو العلاج الجيني.

والعلاج الجيني معناه العلاج عن طريق التحكم في الجينات (أو المورثات) والتصرف فيها بالتغيير والتبديل والتنقية والتخليص. فهو يُعتمد أساسا على الجينات بتنقيتها وعزلها وتصنيعها⁽⁴⁾.

والحكم الشرعي على العلاج الجيني يتحدد في ضوء ما ستؤول إليه التجارب والأعمال الوراثية، وما سيتوصل إليه العلماء من نتائج وحقائق تكون الإطار الأمثل لاستصدار الحكم الشرعي التفصيلي تجاهه.

(4) ناهد البقاصمي، الهندسة الوراثية والأخلاق، مقدمة الظواهري، سلسلة عالم المعرفة، العدد 174، ذو الحجة 1413 / يونيو حزيران 1993، الكويت.

ولذلك يتأكد في الآونة الحالية استصدار حكم شرعي إجمالي يكون قابلا لاستيعاب ما يستجد ويظهر في التجارب والأبحاث القادمة، ويستبعد التسرع الذي قد يخل بمطلوب الشرع ومقصوده، أو الذي قد يفوت ما ينفع الإنسان ويفيده.

وتعذر استصدار هذا الحكم يعود إلى أمرين اثنين :

الأمر الأوّل - عدم الإحاطة بجميع معلومات العلاج الجيني والهندسة الوراثية أو شد التطور الهائل لهذا المجال وتسارع مكتشفاته.

الأمر الثاني - تداخل المصالح والمفاسد في المجالات التي خطأ فيها العلاج الجيني خطوات مهمة.

الحكم الشرعي العام للعلاج الجيني :

يجوز من حيث المبدأ والغاية استخدام الجينات لغرض الوقاية والعلاج في ضوء قاعدة المصالح والمفاسد، وانطلاقاً من مبدأي التداوي والعلاج، ومسايرة للدعوة إلى استثمار القوانين والعلوم الكونية والحياتية لصالح الإنسان.

جاء عن عبد الستار أبو غدة قوله : "فإذا كان القصد من هذا الاستبدال⁽⁵⁾ العلاج وإنقاذ البشرية من أمراض وراثية، فإنه يندرج في التصرفات المشروعة، إن لم يكن على سبيل الوجوب فعلى وجه الندب أو الإباحة، لأنه من جنس الأمور به في نصوص الشريعة الداعية إلى التداوي وإزالة الضرر ودرء المفسدة وتحصيل النفع والحرص عليه"⁽⁶⁾.

أما الأحكام الشرعية التفصيلية لحالات العلاج الجيني فتتحدد في ضوء النتائج والحقائق، وبحسب القواعد والمقاصد الشرعية المرعية.

(5) أي إيجاد ما يعتبر بدائل عن الوضع الأصلي من خصائص وخصال.

(6) أبو غدة عبد الستار، مؤتمر الإنجاب في ضوء الإسلام، ص 157، نقلاً عن ناهد البقصي، مرجع سابق، ص 24، 157.

حكم تغيير الخصائص الوراثية للإنسان :

علمنا أنّ الهدف الأعلى للجينوم البشري هو تحديد الهوية الوراثية أو الخاصّيات الجينية للإنسان. وهذا التحديد قد يستغلّ لتغيير هذه الهوية والخاصّيات بهدف "التحسين والتّطوير والتّجميل"، أو الدّمج والخلط مع كائنات وخصائص أخرى، أو غير ذلك مما قد تكشفه الأزمنة القادمة.

وبناء عليه، فلا يجوز استخدام الجينوم لغرض تغيير الصّفات الوراثية للإنسان، أو الخلط بين الإنسان والحيوان أو النّبات، أو ممارسة ما يعرف بالجراحة الوراثية التي تتلاعب باللقاح والجينات، أو بغير ذلك مما يؤدي إلى انتهاك كرامة الإنسان وهدم شخصيّته والإخلال بالبناء الوراثي البشري والنّظم الأسرية والاجتماعية والكونية المقرّرة دينا وعقلا وعرفا.

وسيؤدّي - في حال حدوثه - إلى كوارث إنسانية وأخلاقية لا تحصى ولا تعدّ، ولعلّ من أهمّها :

- * التّسويغ للدّعوات العنصرية والعرقية، والتّفوق الوراثي والحتمية البيولوجية والانتخاب الجيني...
- * تغييب خاصيّة التّنوّع والاختلاف والتّسخير.
- * فتح سوق المتاجرة بالأعضاء والمشاتل الجينية الممتازة والمواصفات الخلقيّة حسب الطّلب.
- * انتهاك الكرامة والحقوق الإنسانية والقيم والأعراف الدّينية والأخلاقية.

حكم استخدام الجينوم البشري في استنساخ إنسان :

قد يُستخدم الجينوم البشري في استنساخ إنسان، وذلك بناء على مواصفات جينية معيّنة تُعرف بواسطة الجينوم البشري وتُكشف عن طريق المعرفة بالخريطة الجينية وبالرّصيد الوراثي.

وهذا الفعل أو الاستخدام يُحكم عليه قطعاً بالحرمة والمنع، وهو ينافي المعقول والمقبول، ويصادم الأديان والأعراف والأخلاق، ويخالف السنن والقوانين والثواب الحياتية والكونية والإنسانية.

والاكتشاف العلمي الباهر للجينوم البشري لا يجوز بحال من الأحوال أن يتحوّل إلى تدمير الإنسان وهتك حقوقه وكرامته، وإفساد النظام والاستقرار، ولا يسمح له أن يصل إلى مجرد التفكير في انتخاب التصميمات الوراثية المتفوّقة، واختيار النخب المنتخبة الممتازة، وإيجاد النسخ المطابقة لأصلها حسب الرغبة والطلب والتشهي⁽⁷⁾.

فتكون المعرفة بالجينوم المؤدية إلى استنساخ إنسان بمثابة الوسيلة إلى المحرم، فالتحريم هنا تحريم لغيره وليس تحريماً لذاته كما هو مقرر في قاعدة (ما يؤذي إلى حرام فهو حرام) وغيرها.

أمّا عملية الاستنساخ نفسها، فمحرمّة لذاتها تحريماً قاطعاً.

وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي بجدة قراره المعروف بتحريم الاستنساخ البشري⁽⁸⁾.

حكم استخدام الجينوم البشري في الإثبات

علمنا أنّ من أهداف معرفة الجينوم استعماله في إثبات النسب والتّهم والجرائم وهويّات المفقودين والمحروّقين وغيرهم.

(7) الخادمي نور الدين، الاستنساخ في ضوء الأصول والقواعد والمقاصد الشرعية، دار الراحم، الرياض، ط. أولى سنة 1422 هـ / 2001 م.

(8) مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دورة المؤتمر العاشر (الفترة ما بين 23 - 28 صفر 1418 هـ / 28 يونيو - 3 يوليو 1997م)، القرار رقم (2/100) ..

وقد ذكر العلماء أنّ قراءة شفرة الأب وشفرة الولد تمكّن من الجزم بوجود النسب بين الأب وابنه ⁽⁹⁾، وأن البصمة الوراثية هي الأجدر في التمييز بين الأفراد ⁽¹⁰⁾.

وقد أفتى المجمع الفقهي الإسلامي بمكّة المكرمة أن البصمة تكاد تكون قطعيّة في إثبات نسبة الأولاد إلى والديهم، وأنّ الخطأ في البصمة ليس واردا لذاتها، وإنّما واقع بسبب الجهد البشري أو عوامل التلوّث، وأنّ من مجالات إثبات النسب التنازع على مجهول النسب بانتفاء الأدلّة أو تساويها وبالاشتراك في وطء الشبهة. ومن مجالاته كذلك الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز الرعاية، والاشتباه في أطفال الأنابيب، وضياع الأولاد واختلاطهم بسبب الحوادث والحروب والكوارث، وغير ذلك.

كما أفتى المجمع باعتماد البصمة في التحقيق الجنائي واعتبارها وسيلة إثبات في الجرائم التي ليس فيها حد شرعي ولا قصاص ⁽¹¹⁾.

ويكفي لتحقيق هذا تحليل إفرازات الجسم المختلفة والأظافر والشعر واللعاب والدم والسائل المنوي وغيره ⁽¹²⁾.

والحكم الشرعي للإثبات عن طريق الجينوم البشري هو الجواز أو الوجوب إذا توافرت شروط ذلك وضوابطه والتي سنذكرها بعد قليل. فقد أجاز المجمع الفقهي كما ذكرنا الاعتماد على البصمة الوراثية في إثبات النسب بين الأب والولد، وفي إثبات التهم والجرائم.

(9) السلامي محمد مختار، إثبات النسب بالبصمة الوراثية، مجلة الهداية، البحرين، العدد 289 السنة 25، ربيع أول 1422 هـ / جوان 2001 م.

(10) الجندي إبراهيم بن صادق، البصمة الوراثية كدليل فني أمام المحاكم مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، العدد 19، شعبان 1422 / نوفمبر 2001.

(11) للمجمع الفقهي بمكّة المكرمة، مجلة المجمع، العدد 7، قرارات السنة 5.

(12) مصباح عبد الهادي، العلاج الجيني واستنساخ الأعضاء البشرية، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، ط.1، رجب 1420 / أكتوبر 1999، ص 91.

وذكر الشيخ محمد المختار السلامي أن الفقهاء يعللون التيسير في إلحاق النسب بأن الشريعة الإسلامية من أصول نظرها تقديم ربط النسب على إلغائه ما أمكن⁽¹³⁾. وذكر كذلك بأن عناية الإسلام بثبوت النسب وإزالة الجهالة مقصد من مقاصد الشريعة⁽¹⁴⁾.

وعليه، فإن الإثبات عن طريق الجينوم أو البصمة ينضاف إلى طرق الإثبات المعروفة، غير أنّ هذه الطريقة عليها بعض المآخذ والاحترازاات والتساؤلات، والتي تضعف مشروعيتها وقوتها.

ومن هذه المآخذ⁽¹⁵⁾

- * تلوث العينات واختلاطها بعينات أخرى.
- * إمكانية تبديل العينات عمدا أو سهوا.
- * التشكيك في دقة النتائج.
- * تماثل البصمات في التوائم المتطابقة.

ولكي تبقى البصمة الوراثية معتبرة في الإثبات، وضع العلماء والفقهاء جملة من الضوابط والشروط اللازمة⁽¹⁶⁾ وهي :

- * اللجوء إلى البصمة في الحالات القصوى والمحددة.
- * قراءة البصمة تكون من قبل المتخصصين والخبراء الراسخين في الجينوم والهندسة الوراثية.
- * التحليل في المختبرات المختصة والرسمية والعمومية التابعة للدولة.
- * التأكد التام من سلامة العينات من كل تلوث واختلاط بغيرها.

(13) السلامي، ص 15.

(14) السلامي، ص 17.

(15) مصباح السلامي، عبد الهادي، ص 91 - 93، والجندي، ص 15.

(16) مصباح السلامي، عبد الهادي، ص 93، والمجمع الفقهي بمكة المكرمة.

* خلو العملية من كل شبهة، كشبهة القرابة أو الصداقة بين القارئ والمقروء له، وشبهة قيام الدعوى على التوهم والتخيل ...

* اعتماد السرية ما أمكن.

* طلب التحليل يكون من قبل الأب فقط، لأن هذا في معنى اللعان الذي لا يقوم به إلا الزوج لكونه صاحب الحق⁽¹⁷⁾. والأمر بإجرائه يصدر من القاضي والحاكم.

* التحليل على التوائم المتطابقة⁽¹⁸⁾ لا يقع إلا في إثبات النسب، أما في مجال الجرائم والجنايات فلا يؤدي إلى غرضه، إذ من الممكن الوقوع في ظلم أحد التوأمين الذي لم يرتكب الجناية.

حكم استخدام الجينوم في زرع مكوّن حيواني في جسم الإنسان :

قد يستعين المريض بعضو أو جزء أو سائل من بدن حيوان للعلاج. وقد أفادت الأبحاث الوراثية إمكان ذلك، وبأنه يأتي ليسد حاجة الناس لهذه المكونات الحيوانية.

ومعلوم أن الحيوان الذي سيُستعان به يطلق على كل الحيوانات، كالقردة والخنازير والفئران وغيرها. ولهذا فإنه لا بد من التمييز بين الخنزير وسائر الحيوانات الأخرى، وذلك للخصوصية الشرعية تجاه الخنزير.

(17) السلامي، ص 19.

(18) الجندي إبراهيم، ص 15، 26، وعبد الهادي مصباح، ص 93، وأحمد محمد خليل، البيولوجيا الجنائية والبصمات الوراثية. مجلة الفيصل - السعودية، العدد 278، ص 81.

حكم زرع مكون حيواني (من غير الخنزير) في جسم الإنسان :

أصبح من الممكن علميًا وبيولوجيًا نقل وزرع مكون حيواني (قلب - كبد - صمّام قلب - أنسجة - خلايا - دماء ...) في جسد إنسان مصاب بمرض استوجب عملية النقل والزرع.

والذي يظهر من هذا الاستعمال من الوهلة الأولى جريانه على وفق المبدأ الإسلامي الذي قرر تسخير الحيوانات لخدمة الإنسان ونفعه، والذي قرر مشروعية التداوي والعلاج، والذي نفى التحريم في حالات الضرورة والحاجة التي تنزل منزلتها، والذي دعا إلى أعمال النظر والتجارب واكتشاف المجهولات والمغاليق وفك الألغاز والرموز.

غير أن النظر الدقيق لهذا الاستعمال، ولا سيما في الفترة الحالية التي لا يزال البحث العلمي في بداياته ولا تزال النتائج غير محسومة وغير منتهية، فالنظر الدقيق يفيد بوجوب التوقف والتريث حتى يتبين الأمر وتتضح الصورة وتعرف الحقائق وتتجلى.

فقد نبّه العلماء إلى عدّة مخاطر الواقعة أو المتوقعة لهذا الاستعمال، لعل أهمّها :

* اختلاف البصمات الجينية بين الإنسان والحيوان، الأمر الذي يؤدي إلى لفظ الجهاز المناعي لما نقل إليه من الحيوان ⁽¹⁹⁾.

* إمكان انتقال عدد كبير من الفيروسات من الحيوان إلى الإنسان، ومعلوم أنّ هذه الفيروسات تتسم بالكثرة والتطوّر والتزايد ⁽²⁰⁾.

(19) مصباح عبد الهادي، ص 116.

(20) مصباح عبد الهادي، ص 119.

* احتمال حدوث طفرة جينية في الإنسان بعد فترة زمنية، وهذه الطفرة تتناقلها الأجيال والفروع، وقد تتسبب في الكوارث والمهلك (21).

* التكلفة الباهضة والعالية لعملية إيجاد حيوان مهندس وراثياً يستفاد منه في عملية النقل والزرع، وتنتفي معه عملية لفظ الجسم لما نقل إليه وزرع فيه (22). ولذلك يجب الحذر وتعيين الضوابط اللازمة، ومن ذلك :

* وجوب التعاون الدولي بين العلماء في مختلف التخصصات ذات الصلة بالهندسة الوراثية (علماء في الطب البيطري وعلم الفسيولوجيا وعلم الفارماكولوجي (pharmacologie) أو علم الأدوية وعلم الفيروسات والجراثيم ...) (23).

* متابعة تأثير نقل العضو على الإنسان، وتأثير جسم الإنسان في هذا العضو (24).

* التأكد من خلو العضو من الفيروسات والأمراض.

* عدم اللجوء إلى هذا العلاج إلا في الأحوال القصوى وبشرط عدم الإخلال بالسلامة الصحية للإنسان.

حكم زرع مكون خنزيري في جسم الإنسان :

يضاف إلى ما قيل سابقا (استعمال الحيوان باستثناء الخنزير في عملية النقل والزرع) أمر آخر، وهو خصوصية الخنزير في الدين

(21) مصباح عبد الهادي، ص 121.

(22) مصباح عبد الهادي، ص 121.

(23) مصباح عبد الهادي، ص 117.

(24) مصباح عبد الهادي، ص 117 - 118.

الإسلامي من حيث تحرّيه وتبغيضه وجعله عنصرا من عناصر البيئة الغربية والمجتمعات التي تستبيحه غذاء وطعاما واقتياتا، وتتخذ للتسليّة والتنزّه والتجمل، وتعزّز به وتفتخر وتتباهى⁽²⁵⁾.

وعليه نقول : إنّ استخدام الخنزير لتوفير الدماء والأعضاء والهرمونات البشريّة وغير ذلك بهدف زرعها في جسم الإنسان المريض لمعالجته ومداواته، إنّ هذا النوع من الاستعمال غامض ومعقد جدّا، والمعلومات فيه شحيحة والنتائج فيه متداخلة وغير محسومة - من الناحية التطبيقية على الأقل - ، ولذلك فلا يكون من الممكن إباحته بصورة كلّية ونهائية، لما فيه من المخاطر المحتملة، ولا يكون من الممكن كذلك منعه لما فيه من المنافع المحتملة، مع التذكير بأنّ الأقرب إلى الصّحة والاحتياط - في اللحظة الحالية على الأقل - الميل إلى المنع أو التّريث، أخذا بظاهر الأمر ومسايرة للنظرة الإسلاميّة للخنزير وللحكم الفقهي المحرّم للحم، لما فيه من النجاسة والقذارة.

إن توفير الأعضاء والدماء والهرمونات الآدميّة عن طريق استعمال الخنزير عمل غير مضمون العواقب وغير محسوم النتائج، إذ يمكن أن يؤدّي إلى مضاعفات صحيّة ونفسية واجتماعية وبيئية خطيرة جدّا، ويمكن أن تتكوّن وتتأثر تلك المكونات من طبيعة اللحم والخلايا والأنسجة الخنزيرية التي حرّمها النصّ تحريما قاطعا.

والأسلم والأحوط في هذا هو الاستغناء عن الخنزير واستبداله ببقية الحيوانات المباحة، مع مراعاة شروط ذلك.

وتفصيل الحكم في هذا وضبطه بدقّة يتوقف على التطوّرات المستقبلية للأبحاث والتجارب وعلى النتائج المنتظرة والحقائق المأمولة في هذا الشأن⁽²⁶⁾.

(25) الخادمي نورالدين، الحكم الشرعي لاستعمال الخنزير في الهندسة الوراثية، ص 42.

(26) نفس المرجع، ص 36.

حكم استخدام الجينوم البشري في عملية إجهاض المشوّة خلقياً ،

أصبح من الممكن، ومن خلال رسم الخريطة الجينية للإنسان، معرفة تعرّض الجنين في بطن أمّه إلى التّشوّة الخلقي، وذلك من خلال معرفة جيناته الصّحيحة والمعيبة، والتي تتسبّب في هذا التّشوّة.

وبناءً عليه، ينادي البعض بإجهاض هذا المشوّة، تخليصاً له ولأهله من هذا الوضع.

والحقيقة أنّ هذه المسألة معروفة منذ مدّة، وقد صدرت فيها فتاوى مجمعيّة وفردية، ولكن المهم هنا هو اتّصالها بتطوّر الهندسة الوراثية وبالجينوم البشري الذي أصبح يتدخّل في الكشف عن هذا التّشوّة وفي درجة خطورته.

فكأنّ الجينوم البشري في هذه المسألة هو بمثابة الوسيلة إلى الغاية، فيُحكم عليه بما يُحكم على الإجهاض نفسه، إذ (الوسائل لها أحكام المقاصد) و (ما يؤدّي إلى الحرام فهو حرام).

والحكم الشرعي هنا يتحدّد في ضوء :

أ - ما ذكره العلماء سابقاً في الفتوى المتعلّقة بإسقاط الجنين المشوّة خلقياً، حيث فرّقوا بين الجنين الذي بلغ مائة وعشرين يوماً، فلا يجوز إسقاطه، وبين الجنين الذي لم يبلغ تلك المدّة، وقد اختلفوا في ذلك على آراء وأقوال معروفة ومبسوطة في مظانّها، كما أنّهم فرّقوا بين الجنين الذي يشكّل خطراً على أمّه والذي لا يشكّل خطراً، فأباحوا إسقاطه في أيّ لحظة من العمر إذا كان في بقائه فيه خطر مؤكّد على حياة الأم (27).

(27) تفاصيل هذه الفتوى واردة في قرار الجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، في 10 فيفري 1990.

ب - ما يتعلّق بتدخّل الجينوم البشري في الكشف عن التّشوّه الخلقي، وما يتّصل بذلك من تساؤلات حول مدى التّحقّق من صحّة هذا الكشف ودقّته، وحول توقّيته بالنّسبة إلى سنّ الجنين، وحول إمكانيّة إيجاد حلول أخرى لهذا التّشوّه، غير اللّجوء إلى الإجهاض، وحول ما يحفّ بهذه الحلول من مشاكل ومخاطر، ولاسيما إذا كانت حلولاً جينيّة ووراثيّة يقال فيها ما يقال في الفحص والعلاج الجيني من حيث النّفع والضّرر، والخير والشرّ، والإباحة والتّحريم.

وهذا كلّه يتحدّد ويتبيّن في ضوء ما ستخبر به النّتائج المتقدّمة والحقائق المستقبلية لتطوّر الجينوم البشري والهندسة الوراثيّة.

حكم استخدام الجينوم لتطوير الأبحاث الوراثيّة :

العلم كما يقال لا يتوقّف، وقد يتطوّر اكتشاف الجينوم البشري إلى مكتشفات علميّة أخرى توسّع دائرة الأفق العلمي وتزيد في صلاح الإنسانيّة وسعادتها.

والعلماء الصّادقون مطالبون بزيادة تطوير أبحاث الجينوم بما يجلب المصالح ويدرأ المفسد.

وبعدّ التطوير بهذا الاعتبار واجبا شرعيّا على الأمتة وعلى أولي الأمر فيها، وذلك حسب قاعدة فروض الكفاية، وحسب الموقع والدّور والاستطاعة.

حكم استخدام الجينوم لأغراض اقتصاديّة مشبوهة :

قد تُستغلّ المعرفة بالجينوم البشري لزيادة ظاهرة الاحتكار المادّي والاستغلال الاقتصادي للأفراد والشّعوب والدّول، ولإستبدال العوائد الماليّة التقليديّة بعوائد الثّورة البيولوجيّة التي ستكون المورد الخصب

والبضاعة الرّانجة والسّوق العامرة خلال القرن الحادي والعشرين⁽²⁸⁾.

ولا شك أنّ هذه الظّواهر الماديّة والربحيّة واقعة في دائرة التّحريم، لأنّها من قبيل الاحتكار والابتزاز وسائر أنواع أكل أموال الناس بالباطل.

حكم الاطّلاع على الجينوم البشري :

الاطّلاع على الجينوم البشري معناه التّعرف على الطّبيعة والخصائص الوراثيّة للإنسان. ويقصد به في الغالب التّشخيص للعلاج أو تطوير البحوث أو الإثبات أو معرفة الحالة الصّحيّة للإنسان الذي يرغب في مزاولة وظيفة ما، أو في الانخراط في نظام التّأمينات والمعاشات، أو في غير ذلك.

وقد يثير الاطّلاع على الجينوم تساؤلات ومشكلات تتمحور حول الغايات المرجوة من هذا الاطّلاع، وحول طبيعة هذه الغايات من حيث قبولها أو رفضها أخلاقياً ودينياً.

فالاطّلاع - مثلاً - على الجينوم بغرض التّشخيص للوقاية والعلاج يثير الأمل في تحقيق الصّحة والسّلامة ويثير الإعجاب والافتخار بالتّقدّم العلمي البيولوجي الباهر، لكنّه في نفس الوقت يثير المخاوف، المخاوف النّفسيّة للمريض، والمخاوف الطّبيّة من احتمال الفشل الذريع للمعالجة الجينيّة المحفوفة بالعديد من المخاطر والمصاعب.

وعليه، فإنّ الحكم الشرعي للاطّلاع على الجينوم ينبني على مآلاته وغاياته التي ينبغي مراعاتها حسناً وقبحاً، إعمالاً وإهمالاً، صلاحاً وفساداً. فالأمور بمقاصدها، ومآلات الأفعال تُراعى وتُعتبر، ودرء المفساد

(28) عرفة حسام، خريطة الجينات، هل هي بداية النهاية ؟ موقع إسلام أون لاين (علوم وتكنولوجيا)، ص 99، والحادمي، الاستنساخ، ص 54 وما بعدها.

مقدم على جلب المصالح، والضرر يزال، كما جاء على لسان علماء المقاصد والقواعد والأصول الشرعية.

وهو يتحدد كذلك في ضوء مجالاته وصوره، وفي ضوء الحقائق والنتائج العلمية والبيولوجية المقدرة في هذا الصدد.

فالحكم الشرعي للاطلاع على الجينوم من أجل التشخيص للوقاية والعلاج يأخذ نفس الحكم الشرعي لعملية التشخيص الوقائي والعلاجي، مع زيادة تقييدها ببعض الشروط الخاصة بهذه العملية، كملزمة السرية والكتمان، واستبعاد السلوك السيء لمعرفة الجينوم، كسلوك الشركات والإدارات في حرمان هؤلاء المرضى أو الذين هم في طريق المرض من حق المعاش أو المهنة أو التأمين أو الدراسة.

ومن الشروط كذلك عدم نبش المستقبل والتحوط المبالغ في استشراف الوضع الصحي للإنسان بعد مدة والذي قد يتحول إلى شقاء نفسي واكتئاب دائم بسبب التعرف على إمكانية الإصابة بمرض ما قد يأتي بعد سنين.

والخلاصة أن الاطلاع على الجينوم ينبغي أن يكون واقعا في دائرة ضيقة جداً، وبحسب الضرورة التي تقدر بقدرها، وأن يؤدي إلى تحقيق مصالحه الشرعية المعتمدة.